أى : تَمُرُّون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير « أنّ » وَ « أَنْ » بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن علىُّ بن سليمان البغدادىُّ وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ، بشرط تعيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف ، نحو : « رَغِبْتُ فى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « فى » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عن زيد » أو « فى زيد » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز ، نحو : « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ القَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أنّ ، وأَنْ » فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً ، بشرط أَمْنِ اللبس ، كقولك : « عجبت أن يَدُوا » والأصل « عجبت من أن يَدُوا » أى : من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلك مع أنَّ — بالتشديد — « عجبت من أنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « من » فتقول : « عجبت أنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من « أن » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أن » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفْنَنِى مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ؛ وذلك فى قوله « غضبت أن نظرت » وأصله : غضبت من أن نظرت .

نحو : « رَغِبْتُ فِى أَنْ تَقُومَ » أو « [رغبت] فى أنكَ قائم » فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف فى محل « أنَّ ، وأنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأخْفَشُ إلى أنهما فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .(١)

---

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله فى محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لايقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، فمتى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و « أن » فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجروراً به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدُنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجروراً ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ماذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَىَّ ، ولاَ دِينٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقوله «ولادين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون ـ إلخ » =

وحاصلُه : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أنَّ ، وأنْ » لم يجز حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أنَّ ، وأنْ » جاز [ذلك] قياساً عند أمْنِ اللَّبْسِ ، وهذا هو الصحيح .

* * *

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »(١)

إذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ؛ فالأصْلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ فى المعنى ، نحو : « أعْطَيْتُ زَيْداً درهما » فالأصْلُ تقديمُ « زيد »

= وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف . وذلك فى قوله :

إذَا قِيلَ : أىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيبويه — رحمه الله ! — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل » مبتدأ « سبق » خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و فاعل » مضاف إليه « معنى » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبسن » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول أول لألبس « زاركم » زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل فى المعنى ؛ لأنه الآخِذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً » و « أَلْبَسْتُ مَنْ زارَكم نَسْجَ اليمنِ » فـ « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسْجَ » : مفعول ثانٍ ، والأصْلُ تقديمُ « مَنْ » على « نسج اليمن » لأنه اللاَّبِسُ ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى ، لـكنه خلاف الأصل .

يجب الفاعل فى المعنى علم اللبس * * *

وَيَلْزَمُ الأَصْـلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى (١)

أى : يلزم الأصْلُ — وهو تقديمُ الفاعِلِ فى المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ، وهو خَوْفُ اللبس ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » فيجب تقديمُ الآخِذِ منهما ، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا فى المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : « أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فلا تقول : « أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ » لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وهو ممتنع] والله أعلم (٢) .

* * *

(١) « ويلزم الأصل » فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة فى محل جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والـكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب الفاعل المستتر فى « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم فى هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ ، إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ.(١)

الفَضْلَة : خلافُ المُمْدَةِ ، والمُمْدَة : ما لا يُسْتَغْنَى عنه كالفاعل ، والفَضْلَة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضر ، كقولك

= فيها تقديم الفاعل فى المعنى ، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول فى المعنى ، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا .

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع ، أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا فى المعنى ، وذلك نحو « أعطيت زيدا عمرا » ، وثانيهما أن يكون المفعول فى المعنى محصورا فيه ، نحو قولك « ما كسوت زيد إلا جبة ، وما أعطيت خالدا إلا درهما » ، وثالثها : أن يكون الفاعل فى المعنى ضميرا والمفعول فى المعنى اسما ظاهراً نحو « أعطيتك درهما » .

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً ، أولها : أن يكون الفاعل فى المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول فى المعنى نحو « أعطيت الدرهم صاحبه » ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وثانيها : أن يكون الفاعل فى المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولك « ما أعطيت الدرهم إلا زيدا » ، وثالثها : أن يكون المفعول فى المعنى منهما ضميرا والفاعل فى المعنى اسماً ظاهراً ، نحو قولك « الدرهم أعطيته بكراً » .

وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك « أعطيت زيداً ماله » يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا ؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة ،

(١) « وحذف » مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و « فضلة » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « لم » جازمة نافية « يضر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه « كحذف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كحذف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « سيق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « جوابا » مفعول ثان لسيق « أو » عاطفة « حصر » فعل ماض مبنى للمجهول معطوف على سيق .